(صوت مجروح وصورة أكثر وضوح)

تقرير الحريات السنوي– 2024

إعداد: لجنة الحريات/ نقابة الصحفيين الفلسطينيين

91 صحفيــا فلسطيـنيًا

حلّقت أرواحهم للسماء عام 2024 ثمنًا لتحليق الحقيقة للعالم

(كتب: رئيس لجنة الحريات في نقابة الصحفيين الفلسطينيين محمد اللحام)

شهد عام 2024 مواصلة المسلسل الدامي الذي تنتجه حكومة الاحتلال الإسرائيلي، وراح ضحيته حتى الحلقة الأخيرة من العام 2024 نحو 46 ألف شهيد /ة، من بينهم نحو 193 من الصحفيين منذ بداية العدوان على الشعب الفلسطيني في 2023/10/7.

عام دموي يستحق البحث عن كلمة معبرة أكثر من الابادة الجماعية، لأن المصطلح لم يعد يتسع أو يليق بحجم ما يجري على الأرض من كوارث بشعة ترتكب بحق الشعب الفلسطيني بشكل عام، والحالة الصحفية بشكل خاص، وهي المستهدفة بإمعان وقرار تترجمه صواريخ الطائرات وقذائف المدفعية ورصاصات البنادق.

في العام الذي سبق 2023، قتلت منظومة الاحتلال الإسرائيلي 102 من الصحفيين خلال 3 شهور، دون أن تكتفي أو تتكفئ عن مواصلة المحاولة في لف عنق الحقيقة ببارودهم الذي قتل المصورين والمراسلين وفنيي المونتاج والاخراج والمذيعين والمحررين، بعد ان أسقطوا عنه القناع وكشفوا بدمائهم عن وجهه القبيح وهو الذي تلحف بعباءة الحمل البريء إعلاميا عبر عقود من الزمن.

سجلت الحالة الصحفية الفلسطينية فصلا جديدا في مدرسة الاعلام العالمي، حين سطرت معادلة المزاوجة ما بين المهنية والوطنية والإنسانية بدماء وجراح وعذابات، أوصلت أرواح 91 منهم هذا العام 2024 للسماء عند بارئها من بين نحو 1400 جريمة واعتداء وانتهاك في هذا العام، بينما

أشلاء بعض الصحفيين لا زالت تحت الأنقاض مع عشرات من زملائهم وزميلاتهم ينتظرون المصير المجهول في مقابر زنازين الاحتلال حيث العذاب والويلات.

من المفارقات الدالة على قرارات الاغتيال والتصفية للصحفيين، بأن يكون في أي منطقة حرب ونزاعات، عدد الضحايا القتلى أعلى من عدد المصابين بجروح، وكذلك الضحايا القتلى أعلى من عدد المعتقلين الأسرى.

هذه المفارقة تؤكد أن جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي، يعلنون عدم الالتزام بالقوانين الأممية والانسانية بالتدرج باستخدام القوة، بل وتؤكد أن كل الجرحى كانوا مشاريع استهداف بالقتل، إما بالصواريخ من الطائرات او بقذائف المدافع او برصاص البنادق، او بما استحدث من استهداف مباشر بالطائرات المفخخة المسيرة.

وجدنا أن من الواجب العمل بكل جد في سبيل توثيق جرائم الاحتلال بحق الحالة الصحفية، في مضمار السعي لفضح هذه الجرائم وتعميمها للعالم في سياق انتزاع قرارات المؤسسات الحقوقية والأممية، لتوفير الحد الادنى من الحماية للصحفيين، رغم أن المتابعة والبحث عن كافة البيانات بغرض رصد وتوثيق جرائم الاحتلال بحق الصحفيين، ليست بالأمر السهل الميسر بفعل معوقات الاحتلال، تحديدا في قطاع غزة، حيث الاستهداف دون استثناء بالموت هناك دون استئذان.

2024 .. جروح إنسانية وبيانات توثيقية

أدوات جرائم مستحدثة

جرت العادة أن يكون هنالك نحو 10 فئات لتصنيف الجرائم والاعتداءات والانتهاكات، ومع بداية العدوان في الثلث الأخير من العام 2023 وفي العام 2024 وصلت هذه الفئات لنحو 21 فئة مع حصيلة 1400 اعتداء، حيث أدخلت آلة قتل مستجدة وهي الطائرات المسيرة والمحملة بالقنابل أو ما يسمى بصواريخ الاستطلاع والمتحكم بها عن بعد، والتي قتلت نحو 29 صحفيا في عام 2024، وهي التي لم تكن مدرجة سابقا في فئات أدوات استهداف الصحفيين.

كما ابتكرت عقلية الإجرام الإسرائيلية أدوات عقابية غير مسبوقة بالتاريخ، وهي اغتيال عائلات الصحفيين كعقاب لمهنة أبنائهم.

كما أن عدد الرصاص الذي أطلق على الصحفيين بغرض ترهيبهم، أعلى بكثير من عدد قنابل الصوت والغاز المدمع في فئة جريمة لم تكن تدرج نسبيا على جدول أدوات الاستهداف للصحفيين سابقا، الإخفاء القسري والاعتقالات التعسفية وتعذيب الصحفيات شهد توسعا جنونيا في منسوب الجرائم بالعام 2024.

لم تكن اعتداءات المستوطنين تذكر بشكل ملحوظ في السنوات السابقة، باعتبار أن جيش الاحتلال يقوم بمهمة القمع، ولكن حالة الانفلات لكل منظومة الاحتلال، أوصلت المستوطنين لاستباحة الدم الفلسطيني، بما فيه الصحفيين الذين تعرضوا لسلسلة اعتداءات منهم.

91 شهيدًا بينهم 23 صحفية

شهد العام 2024 ارتقاء 91 من العاملين في قطاع الإعلام جميعهم من قطاع غزة، من بينهم نحو 23 صحفية شهيدة في وقائع شهدت مجازر جماعية، حين استشهد 5 من الصحفيين في واقعة واحدة، و4 في واقعة أخرى، و3 في أخرى و2 في أكثر من واقعة.

معظم الشهداء ارتقوا نتيجة قصف صاروخي من الطائرات الحربية، وكذلك من الطائرات المسيرة ومن قذائف المدفعية، ومن رصاص قناصة جيش الاحتلال.

الشهداء الأقارب

في العام 2024 ارتقى نحو 164 من أقارب الصحفيين شهداء أثناء تعرض منازلهم للقصف، حيث فقد البعض معظم أفراد عائلاتهم ودفع الازواج والآباء والامهات والابناء ثمن مهنة أبنائهم. وفقدت عائلات الصحفيين نحو 53 منزلا تعرض للقصف والدمار.

صوت الجرح وجرح الصوت 86 حالة

الجراح الدامية هي العنوان للمشهد الفلسطيني بشكل عام، نتيجة عموم الاستهداف من قبل الاحتلال، كان من بينهم 86 حالة من الجراح التي أصابت أجساد الصحفيين الذي استشهد بعضهم لعدم توفر العلاج لتلك الجراح.

64 حالة اعتقال وازدياد الإخفاء القسري

شهد العام 2024، اعتقال نحو 64 من الصحفيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعضهم لا زال معتقلا اداريا دون تهمة أو محكمة عادلة، وهنالك من أفرج عنه بعد أشهر، بينما تعرضت مجموعة أخرى للاعتقال المؤقت لساعات طويلة تعرضت فيها للتعذيب في حين تعرض 15 للتحقيق و27 للمحاكم العسكرية.

طالت اعتقالات الزميلات الصحفيات لأشهر طويلة على خلفية العمل الإعلامي، ولكن بتكييف تهم التحريض نحو 20 من الزميلات تعرضن للاعتقال.

ازدياد حالات الإخفاء القسري في سجون الاحتلال، حيث سجل بداية العدوان بحق الصحفي نضال الوحيدي ويعمل مع فضائية النجاح ومنصة نيوبرس، والصحفي هيثم عبد الواحد من مؤسسة عين ميديا الاعلامية، ولكنه طال العديد من الزملاء هذا العام والذين كشف عن مصيرهم بعد الشهر بينما لا زال البعض حتى اللحظة مجهول المصير.

المؤسسات الإعلامية واستهداف هستيري

في هذه الفئة، تنوعت الجرائم والاعتداءات، حين سجل نحو 54 واقعة للتدمير الكلي أو الجزئي أو المصادرة والتحطيم، بينما صدر نحو 28 قرارا بالإغلاق وتمديد إغلاق مؤسسات ومراكز إعلامية.

الاحتجاز والمنع الأكثر شيوعا

367 واقعة سجلت في فئة احتجاز الطواقم ومنعها من العمل من قبل جيش الاحتلال، معظمها في الضفة الغربية، وشهدت بالغالب أعمال عنف ضد الطواقم تخللها التهديد اللفظي والشتم والركل وتفتيش محتويات الهواتف وحذف المواد المصورة.

استبدال الغاز المدمع بالرصاص الحي

شهد هذا عام 2024، ارتفاعا مهولا بمنسوب إطلاق النار في محيط الصحفيين، بداعي ارهابهم بغرض عدم التغطية، حيث سجل 148 واقعة ادت الى اصابات في صفوف الصحفيين، مقابل 85 واقعة إصابات باستنشاق الغاز السام المسيل للدموع وقنابل الصوت.

في حين شهدت فئة الاعتداء بالضرب 58 واقعة بأدوات واشكال مختلفة منها أعقاب البنادق والهراوات والركل بالأقدام.

المستوطنون فوق القانون

27 واقعة هاجم فيها عصابات المستوطنين في الضفة الغربية أفراد وطواقم صحفية، كان أبرزها وأخطرها في مدينة القدس نتج عنها إصابات وجروح احتاجت لعلاج في المستشفيات الى جانب التهديد المباشر بالأسلحة.

الدهس ومحاولات الدهس

الظاهرة المتصاعدة خلال العام الحالي، التي تبرز أيضا هي مهاجمة الصحفيين بالعربات العسكرية، ودهس بعضهم ومحاولة دهس البعض الآخر من خلال 23 واقعة.

انتهاكات واعتداءات متعددة

من أشكال الاعتداءات الأخرى، استهداف أبراج الاتصالات المغذية لشبكة الانترنت التي يعتمد عليها الصحفيين في التواصل مع مؤسساتهم الاعلامية ومع العالم، وكذلك التحريض والمنع من السفر والتنقل واقتحام منازل الصحفيين ومصادرة معدات عملهم، مثل الهواتف المحمولة وكذلك أجهزة الحواسيب المحمولة والكاميرات والمقتنيات الشخصية.

استنتاجات

*نستخلص من البيانات والوقائع والشهادات الماثلة والموثقة خلال العام 2024، أن سلسلة الجرائم الوحشية المرتكبة بحق الصحفيين الفلسطينيين واستسهال قتلهم، هي نتاج قرار من أعلى مستويات صنع القرار السياسي في حكومة الاحتلال الاسرائيلي، ولا يمكن ان تكون اجتهادا ميدانيا، بل عمل مؤسسة سياسية تترجمه منظومة الأمن الاحتلالية بهذا المنسوب المرتفع من القتل.

*ثبت بشكل قاطع حالة التكامل بين أركان وأضلع منظومة الاحتلال (المستوى السياسي والأمني والتشريعي والقضائي والمستوطنين)، كشركاء في الجريمة دون استثناء حتى كذبة ما يسمى بالقضاء الاسرائيلي المتورط والمنغمس في الجريمة بحق الصحفيين.

*كان رفض ما تسمى بالمحكمة العليا الإسرائيلية طلب رابطة الصحفيين الأجانب للدخول والتغطية في قطاع غزة، دليل على صدقية استخلاصنا اعلاه، إضافة لتغليف اعتقال وتعذيب عشرات الصحفيين في زنازين الاحتلال تحت مبررات ومسوغات قانونية كاذبة، تحت سقف محاكم عسكرية جائرة، على إمعان منظومة الاحتلال بالبقاء على حالة الاستفراد بالصحفيين الفلسطينيين والتشكيك بالحقائق المنقولة منهم للعالم.

*تدفيع عائلات الصحفيين الفلسطينيين أثمان باهظة متمثلة بفقدان حياتهم ومنازلهم بسبب مهنة أبنائهم، أمر لم يشهد له التاريخ من قبح وانحطاط اخلاقي مناف للآدمية.

*ارتفاع حجم الإصابات الدامية بشظايا الصواريخ وبالرصاص إلى مستوى أعلى بكثير من الإصابات نتيجة الغاز السام المدمع وقنابل الصوت وغاز الفلفل المدمع والضرب بالهراوات والركل هو أيضا مؤشر على الاستهداف بغرض القتل، ففي كل تقارير النقابات والمؤسسات الحقوقية بالعالم التي تغطي الحروب والنزاعات لا يمكن أن تجد أي تقارب لهذه الوقائع والأرقام.

*قصف طائرات الاحتلال للمكاتب الصحفية بالصواريخ، بما فيها التابعة لمؤسسات اعلامية أجنبية، رسالة تحدٍ من حكومة الاحتلال للعالم بعدم الاكتراث لجملة الجرائم والإبادة الجماعية، وعدم الخضوع لأي قوانين سوى قانون الغاب، الذي يؤهلهم لمواصلة التدمير والمصادرة والإغلاق وسرقة المعدات والمقتنيات من المؤسسات ومنازل الصحفيين.

*الارتفاع الخطير بمنسوب الاستهداف بالرصاص الحي لمنع الطواقم من العمل في الضفة الغربية، هي تأكيد على الإمعان في البطش والانتهاك في سبيل خلق حالة من الإرهاب والترهيب للصحفيين بهدف إخفاء الحقيقة.

*الاستمرار في اعتقال الأسرى الصحفيين دون محاكمة عادلة ودون زيارة الصليب الأحمر ودون زيارة الأهالي، أمر منافٍ لكافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

*الارتفاع الملحوظ أيضا باعتداءات وإرهاب المستوطنين على الصحفيين يؤكد حصولهم على شرعية من حكومة الاحتلال الاسرائيلي لارتكاب مجازر وأعمال خطرة بحق الصحفيين والمواطنين.

توصيات

1. **التوجه للمؤسسات الدولية:**
تعزيز الجهود مع الأمم المتحدة، محكمة الجنايات الدولية، ومجلس حقوق الإنسان لسن قوانين تضمن حماية الصحفيين ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات.
2. **تشكيل تحالف نقابي:**
إنشاء تحالف نقابي وحقوقي يضم نقابة الصحفيين الفلسطينيين واتحاد الصحفيين العرب والاتحاد الدولي للصحفيين لمتابعة الجرائم والانتهاكات بشكل منهجي.
3. **تحسين التوثيق والرصد:**
تطوير مهارات فرق الرصد والتوثيق في لجنة الحريات بنقابة الصحفيين لتقديم أدلة أكثر دقة واحترافية تعزز مصداقية التقارير الحقوقية.
4. **رصد الجناة:**
توثيق بيانات مرتكبي الجرائم وأفعالهم الإجرامية لنشرها عالميًا وتقديمها كأدلة في المحاكم الدولية.
5. **دعم الصحفيين الفلسطينيين:**
توفير الموارد اللازمة لتحسين الظروف المهنية والمعيشية للصحفيين، خاصة في قطاع غزة الذي يعاني من حصار خانق.
6. **تضافر الجهود المحلية:**
حشد جهود المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، مثل وزارة الخارجية، وزارة العدل، ونقابات المحامين، لدعم الصحفيين وحمايتهم.
7. **تعزيز الرواية الإنسانية:**
العمل على "أنسنة" قصص الصحفيين الضحايا لجذب تعاطف الجمهور العالمي، بدل الاكتفاء بنقل الأرقام الجافة للانتهاكات.
8. **سلامة الصحفيين:**
التأكيد على ضرورة التزام الصحفيين بإجراءات السلامة المهنية وتجنب مناطق الخطر حفاظًا على حياتهم، لأن حياتهم لا تُعوض، بينما يمكن استكمال نقل الخبر لاحقًا.